مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية

مشروع "التدريب القضائي في مجال القوانين الاقتصادية" في الدول العربية

الدورة التدريبية الإقليمية الثالثة للقضاة في مجال القوانين الاقتصادية

عمان، المملكة الأردنية الهاشمية

3-5 أيار/مايو 2009

الورقة التعريفية

1. المقدمة

في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، وضمن نشاطات "مشروع التدريب القضائي في مجال القوانين الإقتصادية"، ينظم برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) الدورة التدريبية الإقليمية الثالثة للقضاة في مجال القوانين الإقتصادية والتي تعقد في عمان – الأردن بتاريخ 3-5 أيار/مايو 2009، بالتعاون مع معهد القضاء الفرنسي ("ENM").

2. الخلفية

شهد العالم فى الحقبة الأخيرة من القرن الماضي تشكلاً لنظام عالمي جديد يقوم على مسلَمة مفادها أن من يمتلك مفاتيح الإقتصاد، فانه يمتلك أسباب القوة، ذلك أن الإقتصاد يلعب دوراً أساسياً في حلّ أو خلق المشكلات التي تعاني منها الدول نامية كانت أو متقدمة.

ومع تزايد أعمال التجارة الدولية ودورها في تعزيز اقتصاديات الدول، خاصة في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، برزت حاجة ملحة إلى أن تكون هنالك ثمة نظم قانونية تحكم تكوّن العلاقات التجارية، وتفض النزاعات الناشئة عنها فيما لو تعثرت مثل هذه العلاقات.

في هذا الإطار، بدأت الدول بتطوير أنظمتها وتشريعاتها الإقتصادية، كي تأتي متوائمة مع المعايير الدولية من جهة وملائمة لاحتياجاتها الداخلية من جهة أخرى، آخذة بعين الإعتبار ثورة المعلومات والتكنولوجيا، في ظل عصر تزاوجت فيه التكنولوجيا والاتصالات بالمعرفة وبالمعاملات التجارية الدولية، حيث أصبحت التقنية فيه الأساس التي تنطلق منها الدول والأفراد في تعاملاتهم.

من هنا كان لزاماً على العديد من المنظمات الدولية والاقليمية ان توجه اهتماماتها نحو مساعدة الدول على بناء وتعزيز قدرات المهتمين في تحديث القوانين الاقتصادية وفي تطبيقها، وذلك انطلاقاً من أنه لا يمكن لأي دولة أن تقوم بعملية اصلاح اقتصادي شاملة، دون وضع أو تعزيز أطر قانونية معينة تتواءم والحاجات الإقتصادية الوطنية والعالمية، ودون بناء قدرات القضاء الوطني على حلّ المنازعات الوطنية بصورة أكفأ وأكثر فاعلية.

وفي الواقع، لم يكن برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP-POGAR) بعيداً عن ممارسة دوره في الاهتمام بالتدريب على القوانين الإقتصادية في الدول العربية، فنظّم دورات متخصصة في هذا الاطار بدعم من معهد القضاء الفرنسي، وينظم حاليا دورة جديدة في هذا الاطار.

3. لمحة عن مشروع "التدريب القضائي على القوانين الاقتصادية في الدول العربية"

في إطار مجموعة العمل الخامسة (محور القضاء وتنفيذ الأحكام) من مبادرة الادارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، تمّ تطوير سلسلة من المشاريع التطويرية، من بينها مشروع يهدف إلى تمكين القضاة في البلدان العربية من الإستجابة بشكل أفضل إلى تحديّات العولمة، ولا سيّما من خلال البتّ في النزاعات الإقتصادية بمزيد من الدراية والإنصاف. ويأتي هذا المشروع لتعزيز قدرات الدول العربية من أجل مساعدتها على تطوير قدرات القضاء في مجال تطبيق القوانين الاقتصادية، انطلاقا من محاولة بناء معرفة متوطّدة حول الأطر القانونية الاقتصادية في الدول العربية الامر الذي يعتبر أساسيا لنجاح اية عملية تطويرية جادّة يمكن من خلالها رصد الثغرات في الأطر القائمة وتحليلها ومحاولة سد الثغرات التي تشوبها. ويتمّ تنفيذ المشروع المذكور بدعم من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) وبالتعاون مع معهد القضاء الفرنسي. وهو يهدف الى زيادة الوعي وبناء المعرفة والقدرات للممارسين في الدول العربية عبر مجموعة من النشاطات الإقليمية التي يتمّ تنفيذها.

وفي خلال اجتماع رؤساء محور القضاء وتنفيذ الاحكام الذي عقد في باريس بتاريخ 3 آب 2007، قرّر مختلف المسؤولين المعنيّين بتنفيذ هذه المبادرة أن يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع معهد القضاء الفرنسي ("ENM") من أجل وضع محتوى التدريب وتنظيم تنفيذه. كما جرى التأكيد على هذه المقررات خلال اجتماع ثان عقد في باريس بتاريخ 4 اذار/ مارس 2008، حيث تمّ إعتماد المنهجية العلمية لتدريب القضاة وإختيار المواضيع التي سيتناولها التدريب خلال سنة 2008، ومن ثم في بعد تم الاتفاق على المواضيع التي سيتناولها التدريب خلال سنة 2009. كما تم اعتماد معايير للتدريب تنطلق من ضرورة ان يركز التدريب على المجالات التي تتمتع بمستوى ما من التوحيد على صعيد القوانين المرعية في البلدان العربية، اضافة الى المجالات التي تكون فيها القوانين المرعية محدّثة نسبياً بحيث تتيح تدريباً على القانون الإقتصادي الحديث، كما يرتكز التدريب على المجالات التي سيتمكّن فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد القضاء الفرنسي من النفاذ إلى القوانين المرعية حالياً وإلى الإجتهاد والفقه في البلدان المعنيّة.

وفي هذا الإطار، فقد قام برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP-POGAR) بتنظيم دورة تدريبية إقليمية أولى للقضاة في مجال القوانين الاقتصادية، وذلك في الرباط (المغرب) بتاريخ 11-14 حزيران/يونيو 2008، بالتعاون مع معهد القضاء الفرنسي وباستضافة كريمة من معهد الدروس القضائية في المغرب، وتم تخصيص هذه الدورة لقضاة من دول المغرب العربي بالإضافة إلى لبنان[1]. كما قام البرنامج بتنظيم دورة تدريبية ثانية في عمان (الأردن) بتاريخ

[1] لمعلومات اضافية حول اعمال الدورة التدريبية الإقليمية الاولى للقضاة في مجال القوانين الاقتصادية والمحاضرات المقدمة خلالها والتقرير النهائي ، الرجاء زيارة الرابط الالكتروني http://www.arabgov-initiative.org/activities/actpubs.asp?aid=219

13-15 تشرين الأول/ أكتوبر 2008 خصصت للقضاة من الدول التالية: مصر، العراق، الأردن، اليمن[2]. يشار الى ان الموضوعات التي تم التركيز عليها خلال الدورتين التدريبيتين تناولت: عقود الفرانشايز، عقود الليزنغ، وقانون الشركات خاصة في مجال مسؤولية المدراء وحماية الاقلية من حملة الاسهم، قانون المنافسة، اضافة الى موضوع حماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع في اطار التكنولوجيات الحديثة.

4. التعريف بمحاور وموضوعات الدورة التدريبية

انطلاقاً من أهمية القوانين الاقتصادية فقد تم تحديد محاورالدورة التدريبية الإقليمية الثالثة للقضاة في مجال القوانين الإقتصادية على النحو التالي:

4.1. الاثبات الإلكتروني في القانون التجاري: يتضمن التدريب على هذا الموضوع تقديم عرض نظري من قبل بعض الخبراء الدوليين في هذا الاطار، حيث سيتم مناقشة واستعراض مبدأ حرية الإثبات في الأمور التجارية، وحجية الإثبات الإلكتروني في المسائل التجارية، بما يتضمنه من مناقشة مدى حجية الرسائل الإلكترونية و التعاقدات الإلكترونية و التوقيع الإلكتروني. ثم سيتم التطرق لاستعراض ومناقشة تحديات الإثبات الإلكتروني في المسائل التجارية. يعقب ذلك مقاربة عملية للموضوع عبر دراسة حالة معينة والتعليق على قرار صادر في هذا الشأن، وتبيان الحلول الممكنة والمطروحة، ومن ثم مقارنة الحلول من قبل الحضور.

4.2. الائتمان المصرفي والحساب الجاري: يتضمن التدريب على هذا الموضوع تقديم عرض نظري من قبل بعض الخبراء الدوليين في هذا الاطار، حيث سيتم مناقشة واستعراض موضوع الإئتمان المصرفي والحساب الجاري، من حيث التعريف والأهمية والأنواع والمخاطر لكل منهما. يعقب ذلك مقاربة عملية للموضوع عبر دراسة حالة معينة والتعليق على قرار صادر في هذا الشأن، وتبيان الحلول الممكنة والمطروحة، ومن ثم مقارنة الحلول من قبل الحضور.

4.3. الاعتماد المستندي: يتضمن التدريب على هذا الموضوع تقديم عرض نظري من قبل بعض الخبراء الدوليين في هذا الاطار، حيث سيتم مناقشة واستعراض موضوع الإعتماد المستندي واهميته في الحياة الاقتصادية والتجارية، وايضا عرض ومناقشة هذا الموضوع من حيث التعريف، الأهمية، الأنواع، والمخاطر. يلي ذلك مقاربة عملية للموضوع عبر دراسة حالة معينة

[2] لمعلومات اضافية حول اعمال الدورة التدريبية الإقليمية الثانية للقضاة في مجال القوانين الاقتصادية والمحاضرات المقدمة خلالها والتقرير النهائي ، الرجاء زيارة الرابط الالكتروني http://www.arabgov-initiative.org/activities/actpubs.asp?aid=212

والتعليق على قرار صادر في هذا الشأن، وتبيان الحلول الممكنة والمطروحة، ومن ثم مقارنة الحلول من قبل الحضور.

4.4. **مسؤولية المصرف ومسؤولية مدرائه:** يتضمن التدريب على هذا الموضوع تقديم عرض نظري حول موضوع مسؤولية المصرف ومسؤولية المديرين، حيث سيتم شرح هذا الموضوع لجهة تعدد المسؤوليات، واهمية وضرورة التوازن بين مسؤولية المدير ومصلحة الزبائن، مع ابراز التطور القانوني والإجتهادي حول مسؤولية المدراء في هذا الاطار. يلي ذلك مقاربة عملية للموضوع عبر دراسة حالة معينة والتعليق على قرار صادر في هذا الشأن، وتبيان الحلول الممكنة والمطروحة، ومن ثم مقارنة الحلول من قبل الحضور.

4.5. **التحكيم:** يتضمن التدريب على هذا الموضوع تقديم عرض نظري حول موضوع التحكيم، حيث سيتم تقديم لمحة عامة حول اللجوء الى التحكيم، والتعريف به كوسيلة لفض المنازعات التجارية، والحالات التي يتم فيها اللجوء للتحكيم. كما سيتم التعرض لهذا الموضوع لجهة الأهمية التي يتمتع بها في فض المنازعات الناشئة عن التعاملات التجارية المحلية والدولية. بعد ذلك سيخصص جزء من التدريب لمسألة تنفيد قرارات التحكيم حيث ستم شرح دور القضاء في هذا الاطار، ومن ثم التطرق لمدى إلزامية قرارات التحكيم. يلي ذلك مقاربة عملية للموضوع عبر دراسة حالة معينة والتعليق على قرار صادر في هذا الشأن، وتبيان الحلول الممكنة والمطروحة، ومن ثم مقارنة الحلول من قبل الحضور.

5. أهداف الدورة التدريبية والنتائج المتوقّعة

تعتمد هذه الدورة التدريبية مقاربة تعليمية تفاعلية حيث تسعى الى إشراك القضاة المشاركين في عملية تبادل معرفي يمكّنهم، إضافة الى تعزيز قدراتهم على حلّ النزاعات الإقتصادية بصورة أكفأ وأكثر فاعلية، من بناء قدرة أدائية متميّزة تتيح لهم نقل ما تعلّموه الى المستوى الوطني وتعميم الفائدة على زملائهم القضاة من خلال معاهد القضاء في الدول المعنية.

وسوف يقوم مجموعة من الخبراء خلال الدورة بتقديم عرض نظري للمواضيع المطروحة، يليه تدريب عملي، يشمل تعليقات على قرارات، ودراسة حالة، مع عرض ومقارنة للحلول المطروحة مع القضاة الحاضرين. كما سيتم اجراء معالجة متخصّصة للحلول حول المسائل المثارة ضمن المواضيع والقضايا المطروحة والمتصلة بالقوانين الاقتصادية، ومن خلال تقديم أمثلة عملية من مناطق أخرى من العالم وصولا لاقتراح افضل الحلول في معالجة القضايا ذات الصلة.

وستشكّل الدورة فرصة هامة لقيادة عملية تبادل معرفي على المستوى الإقليمي، وبالتالي تساهم في بناء المعرفة اللازمة لمساعدة الدول العربية الراغبة على تطوير قدراتها في مجال التدريب القضائي في اطار القوانين الاقتصادية، مما ينعكس بالايجاب على عملية دعم عملية بناء المعرفة اللازمة لتطوير تفاصيل خطط العمل المستقبلية، وبالتالي المساهمة في دعم مسيرة التحديث والتطوير والإصلاح في المنطقة.

6. الخاتمة

ختاماً، ستشكّل أعمال ومناقشات هذه الدورة التدريبية لبنة إضافية من لبنات مشروع "التدريب القضائي على القوانين الإقتصادية في الدول العربية" ضمن إطار مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، بحيث يتوقع في ختام هذه الدورة ان تكون ثمة معارف قد تعززت لدى المتدربين من خلال تبادل الخبرات والتجارب بين القضاة الحاضرين من الدول العربية في إطار الموضوعات المطروحة من جهة، وبينها وبين مصادر الخبراء الدوليين المحاضرين من جهة اخرى. تعتبر هذه الخطوة جيدة في بناء المعرفة اللازمة لمساعدة الدول العربية الراغبة على تطوير قدراتها في مجال التدريب القضائي في إطار تطبيق القوانين الاقتصادية، والقدرة على تسوية المنازعات الناشئة بشأنها بطريقة تتلاءم مع القوانين المرعية الإجراء وبما لايتنافى مع مصالح التجارة.

* * *